

تحقيق تربوي يبطل تهم التستر على منقطعين

برأت لجنة تحقيق تربوية مدير منطقة الثورة التعليمية بأمانة العاصمة وعدداً من مديري ومديرات مدارس من تهم التستر على (٧٢) مدرساً منقطعين عن العمل ورواتبهم سارية .

وخرجت اللجنة المكونة من مدير مكتب التربية والتعليم بالعاصمة محمد عبد الله الحجري ومديري القانونية والرقابة والتفتيش للتحقيق في تقرير لمسئول الرقابة والتفتيش بمنطقة الثورة التعليمية حول التستر على (٧٢) مدرساً لا يزالون معلميهم ورواتبهم مستمرة أن المسئول الرقابي قصر في إفادة مستواه في المنطقة بالمخالفات وتعدي ذلك إلى النشر بغرض الإساءة والتشهير .

واعترفت اللجنة في تقريرها النهائي لوزير الدولة أمين العاصمة بحبي الشعبيين أن الإتهامات باطلة نظراً لوجود (٤٧) مدرساً يعملون وتثبت حضور بعضهم .

في حين أن (٢٥) منقولون ومصفرون ولا يعملون بالمنطقة وأسماء غير معروفة بشهادة الاستماريات المرفقة والمعدة من مديري ومديرات المدارس . اللجنة رأت إحالة المذكور - الذي رفع تقريراً عن المخالفات في المنطقة التعليمية - إلى المجلس التأديبي لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة .

الميثاق

قضايا

تبدي الصحيفة استعدادها لنشر شكاواكم وتظلماكم وايضا قضايا انسانية واجتماعية

للتواصل : فاكس (٢٠٨٣٣) - ص.ب: (٣٧٧) البريد الإلكتروني: almehaq_1@hotmail.com

6

الاثنين 2007/9/10 Monday العدد 1365 Issue

تقرير رقابي يفضح صفقات الفساد في موانئ الاستيراد

ضياح أكثر من ٢٠ مليون في تلاعب وثائق جمركية

الميثاق، خاص: كشف تقرير رقابي عن مخالفات وتلاعب بالقيمة الجمركية للسلع المستوردة من قبل المختصين في إدارة التدقيق والتعديل بصحراء ميناء العديدة.

وطالب تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمحافظة الجديدة رقم «٧٣٧» بتاريخ ٢٣ / ٧ / ٢٠٠٧ من مدير عام جمرم ميناء الجديدة باتخاذ الإجراءات القانونية حيال المتلاعبين بالقيمة الجمركية للسلع المستوردة من الهند من قبل عدد من المستوردين.

وأكد التقرير أن التحاليل التي قام بها المختصون في إدارة القيمة الجمركية بالميناء لبيان جرمي واحد فقط لأحد التجار المستوردين للسلع الهندي - تتحفظ الصحيفة عن ذكر اسمه - نتج عنه اضرار وضياح مبلغ وقدره «٢٠.٨٣٣.٨١٦» ريالاً كخارق الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة المنفذة خلال الفترة من ٩ / ٤ / ٢٠٠٧ وحتى ١٠ / ٦ / ٢٠٠٧.

وقال التقرير الذي حصلت عليه «الميثاق» على نسخة منه: أن المستورد كان قد أرفق بالبيان الجمركي رقم «٧٨٤٨» المقدم إلى إدارة القيمة الجمركية الفاتورة الاصلية للسلعة المستوردة موضحاً فيها كافة المعلومات والبيانات المطلوبة جمركياً بما في ذلك القيمة الحقيقية لسعر الطن من السكر «٣٦٥» دولاراً للطن عيبوة الكيس «٥٠٠ كيلو، ٣٧٠» دولاراً للطن عيبوة الكيس «٢٥٠ كيلو، مشيراً إلى أن كافة المعلومات الواردة بالفاتورة مطابقة لما هو مدون بقائمة المنافسة ومخومة بنفس رقم البيان الجمركي من قبل المختصين في قسم الاستقبال المعنى بالتحقق من صحة الفاتورة والمعلومات الواردة فيها. وأورد التقرير أن إدارة التدقيق والتعديل المعنية بالقيمة الجمركية للسلع المستوردة بدلاً من اعتماد هذه الفاتورة كمرجع أساسي كما هو معتاد من قبل المختصين بالإدارة والاستفادة من متابعة الأسعار العالمية وكشف إذا ما كان هناك تدليس وتلاعب بالقيمة الحقيقية وتنفيذ البيانات اللاحقة للسلع الهندي بنفس القيمة - قامت بتحرير مذكورة رقم «٤٦٨» بتاريخ ١١ / ٤ / ٢٠٠٧ إلى رئاسة مصلحة الجمارك تفيد فيها أنه تم اكتشاف فاتورة ضمن البيان الجمركي إلى جانب فاتورة أخرى سعر طن السكر «٢٨٠» دولاراً - دون أن تشير إلى الفاتورة الأخرى - كان قدماها المستورد للكيفية، مؤكداً أن الفاتورة الأخرى - المشار إليها - لا تحتوي على كافة المعلومات المطلوبة جمركياً وتعد من الفواتير المدلسة للتحاليل على القيمة الجمركية دون أن توضح المذكرة ذلك.

وأوضح التقرير: انه بناء على تلك المذكرة جاء رد المصلحة بالمذكرة رقم «٧٦» بتاريخ ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٧ باعتماد سعر الطن للسكر الهندي ٣٠٠ دولار إذا لم يكن لدى الجمرم مستندات بسعر أعلى، مضيفاً إلى انه كان يفترض برئاسة المصلحة ان توجه باعتماد سعر

الإسعار للطن السكر عندما اعتمدوا سعر «٥٠٣» دولاراً للطن، ولم يأخذوا بأعلى الاسعار للبيانات الجمركية الموجودة لديهم، واعتبروا السعر «٣٥٣» دولار كمرجع أساسي للاسعار وباقي البيانات المنفذة فيما بعد ولم يتم اعتماد القيمة الواردة بالفواتير المرفقة ببعض البيانات المنفذة بعد ذلك بأسعار عالية كمرجع للاسعار، بل لا يزال ينفذ أي بيان جاء بسعر أعلى لاحق بسعر «٣٥٣» دولاراً للطن السكر، وهو ما يعد مخالفاً للإجراءات الجمركية التي يتوجب على إدارة جمرم الميناء اتباعها واعتماد أية فاتورة تصل اليه بالسعر الأعلى ولنفس السلعة كمرجع أساسي للقيمة وفقاً لما جاء في المادة «٣٦» من قانون الجمارك رقم «١٤» لسنة ١٩٩٠م، وأشار التقرير إلى انه كان من الواجب على إدارة القيمة الجمركية اعتماد الفاتورة المرفقة بالبيان الجمركي والمحدد فيها سعر الطن «٣٧٠» دولاراً للطن كسعر أعلى وفقاً لقانون الجمارك، وخلص التقرير إلى مطالبة مدير عام جمرم ميناء الجديدة بموافقة الجهاز عن الإجراءات القانونية المتخذة بحق المتسببين بضياح عشرات ومئات الملايين من الريالات المستحقة للخزينة العامة للدولة خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ رفع التقرير ٧/٣/٢٠٠٧.

الميثاق، خاص: وكيل وزارة التعليم العالي؛ نعاني اختلال البعثات!

على استمرارية منحهم المالية. وعن اسباب تاخير صرف المستحقات المالية للطلاب في أكثر من دولة قال وكيل وزارة التعليم العالي: بعض الدول يتأخر فيها تسليم المستحقات نتيجة لطبيعة البنوك التي تستقبل الحوالات المالية.. فمعظم مستحقات طلابنا في الخارج تحول إلى بنوك تلك الدول عن طريق نيويورك لذا فإن المشكلة في التأخير ناتجة عن التعقيدات البنكية.. منوهاً إلى أن وزارة المالية لا تتدخل في صرف المستحقات

من المبتعثين في الخارج ألياً.. وهي الآن بصدد استكمال الحوالات المتأخرة مع الإشارة إلى أن قطاع البعثات ينسق لتعميم الحاسوب الآلي على جميع الإدارات التابعة للقطاع.

وحول تزايد أعداد المترددين على الوزارة والذين لديهم معاملات المتأخرة مع الإشارة إلى أن قطاع البعثات ينسق لتعميم الحاسوب الآلي على جميع الإدارات التابعة للقطاع.

وشرح أن الوزارة تعاني ضغطاً شديداً بسبب تردهم عليها للمعاملة من أجل الحصول على المنح في الوقت الذي يعلمون أن الوزارة لا تملك الاعتمادات المالية لتغطية البعثات باستثناء اليسير الذي يتم الاعلان عنه في المنافسة.. والسبب الآخر ناجم عن وجود موظفين عاجزين أو غير قادرين على التعامل مع المعاملات بصورة ايجابية وسريعة.. وهذه سلبية مازالت من ضمن السلبيات الموجودة في الوزارة مع الإشارة إلى أن أكثر المعاملات التي يتم فيها الأخذ والرد هي معاملات لاتفي بالنسب المطلوبة والمفترض ان تبت الوزارة فيها سريعاً.

وقال الروضي: إن الوزارة لديها تكامات سلبية سبب الأفتقار لموظفين مؤهلين قادرين على فهم العمل أولاً بأول.. كما انها تعاني عجزاً في الاداء بسبب عدم وجود موظفين متخصصين بإنجاز العمل بإيجابية ومهارة وسرعة في الاداء بعيداً عن المماطلة والضعف والروتين.. وأضاف: وهذا لايعني أننا لانملك موظفين ذوي قدرة وأداء عملي جيد ولكنهم قلّة.



لدينا آلية للحد من تدخل المالية

ولكنها تتدخل في الجوانب المتعلقة بإشكاليات المتأخرين.. مشيراً إلى أن الوزارة تنفتنا على آلية للتنسيق بينهما حتى لا يكون هناك أي تدخل في الصلاحيات. مؤكداً أن الوزارة استكملت أرشفة بيانات خمسة آلاف طالب وطالبة

فأروق ثابت

انتقد الدكتور عبدالكريم الروضي وكيل وزارة التعليم العالي لقطاع البعثات - اختلال البعثات وعجزها عن أداء مهامها.. وعزا سبب تاخير صرف المستحقات المالية لطلابنا المبتعثين للدراسة في الخارج إلى مشكلة التعقيدات البنكية التي تحمّلها المسئولية وراء تأخير وصول الرواتب.

في حديث صريح لـ«الميثاق» الدكتور عبدالكريم الروضي - استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء - وكيل الوزارة لقطاع البعثات والعلاقات الثقافية انتقد اختلال البعثات وعجز بعض الموظفين عن الاداء الايجابي مؤكداً صرف جميع مستحقات المبتعثين.. اتخذاً بالاعتبار مشكلة التعقيدات البنكية في تأخير وصول رواتب الطلاب.. مشيراً إلى انه تم تعزيز جميع المحققات بمستحقات الطلبة المبتعثين بناءً على توصيات اللجنة المكلفة بوضع المعالجات والمشكلة من وزارتي التعليم العالي والمالية حيث جرت المعالجة وفقاً للبيانات المرفوعة من الجامعات والمحققات الثقافية وأن اللجنة قامت بالنظر في الطلاب المبتعثين الذين مضى على فترة دراستهم عشر سنوات أو أكثر والذين منحت لهم اللجنة تذاكر العودة.. ولاستطيع تمويلهم إلى مالانهاية.. أما الطلاب الذين لم يتجاوزوا الفترة المسموحة فلا غبار



مكتب الأشغال العامة بمديرية معين مساححة للوجع

رصد/ عبدا العزيز الويز

البلدية هو الاسم القديم لقبيلة الأشغال العامة والعرق الذي لم تستطع التخلص منه لاحفاظا للذاكرة الشعبية به ورفضها النسيان له وبالذات ذاكرة الباعة المتجولين.

ومع تعدد الاسماء التي طرأت على هذه الوزارة، والتي مازال مدير مكتب الأشغال بمديرية معين يتمسك بإحداها على باب مكتبه بلوحة مدون فيها مكتب الأشغال والتطوير الحضري... إلا أن ذلك لا يؤسس مفهوم خاطئ للوظيفة والكرسي الموعود بالتموير، مكتب الأشغال العامة والطرقت بمديرية معين والسابع لأمانة العاصمة هو ضيف مساحتنا هذه بعد زيارة عدداً منها بهذه السطور.



بتهربه من قطع الرخصة وانفاقه مع بعض المفتشين والعسكر على التستر عليه واحياناً باثباته من يعامل له، او برضوخه ببساطة لأطماع المهتمشين المتعددة وليس هناك أقسى من ظلم الانسان لنفسه.

نيابة إيفانغت

ضمن مكتب الأشغال العامة بمديرية معين تستقل نيابة المخالفات بحجرتين منه هما الأجل في غرف الدوام الموجودة والأكثر التزاماً بوسامة العمل، حيث لم أجد فيها ما يهدد السلم الوظيفي بتقلبات الليل والنهار.

ورغم شعوري بالأطمئنان للنيابة إلا أنني لم أجد لها اتصال بما يدور في المكاتب المجاورة إنما أنها تجهل ما يجري وهذا فظيع وأفزع منه أن تدري.

البصحة للجوكون

رايتهم يولون الأدبار، يلتقطون ما استطاعوا من أنفاس الضرر والفجيرة المرسومة بتعب المطاردة، كانت الظهيرة مودهم وشارع هائل المكان لاختبار قدراتهم بالركض وقلوبهم في مواجهة الفرع البلدي.

هم بدكاتيتهم المنحصركة يواجهون الغلاء العالمي الخائق لمعيشتهم وحياة الكثر ويقاومون الفقر.

إنهم الباعة المتجولون المشاؤون في منابك الوطن والمطاردون بذرائع الحفاظ على المظهر الحضاري وسلامة الذوق العام.

في يومياتهم مشاهد من المكابدة وفصول من مأساة أشدها وطاة الحملات المباشرة للبلدية التي لا تبقى ولا تذر.

ثلاثون ألفاً

نص إعلاني خصصت به أمانة العاصمة مكتب الأشغال بمديرية معين، النص المعين في اللوحة تضمن: أن أمانة العاصمة تعلن بانه في حالة اثبات قيام أحد الموظفين باستلام أي مبلغ بدون سند رسمي فإن الأمانة ستمنح مكافأة قدرها ثلاثون ألف ريال.. وأسفل النص يرجي الاتصال على عمليات أمانة العاصمة على رقم «٢٨٤٤٤٤» فأين هم ضحايا خارج حلبة السندات الرسمية؟

فوضى

وضع كسبح ودوام مقبول بحق التخزينية في ضعف الأحوال، وموظفون مفتجلون عيونهم على أي جديد يطل عليهم ولو من النافذة لا يستقرون على كرسي، جاهزيتهم للخروج في مشاوير التكليف أكبر من البقاء في جوانبت وصلات الدوام، امضاءاتهم مميزة لا يمكن أن يمنحوها بحكم العمل والراتب أو لوجه الله!!

والإيمان الغليظة دمة لا بد منها حسب سعر الصرف، والأعجب من ذلك كله أن تجد من يصرك ثم هو يصرخ في وجهك أنه لصالحك ومعك باليد والرجل والروح والدم.

هذا ما يختال به ترفاً مكتب الأشغال العامة والطرقت بمديرية معين الكائن على امتداد شارع الستين.

الأصل الإبلحة

بجدني موظف ناشئ في العمل في مكتب الأشغال أن مدة وجوده في الدوام الوظيفي علمته أن الأصل في الوظيفة الإبلحة، وروي لي قصة موظف كان يرفض التوقيع على مخالفات وفي الأخير اتهموه بالعرقله لسير العمل وتفتيش المعاملين وتعطيل الدوام.

أقسي الظلم

لرخصة مزاولة العمل التي يصدرها مكتب الأشغال بمديرية معين إجراءات يبرئ منها القانون تبدأ هذه الإجراءات بإرسال المفتشين ولا تنتهي بسند رسوم الرخصة، وهي إجراءات تمثل عبءاً على كامل المواطن وتزيد من مساحة وجهه.

وفي استطلاعي الميداني رأيت المواطن المعني بقطع الرخصة يشارك في صناعة ما يحل به من بلوى إما